



المجلة الجزائرية للعلوم – سلسلة ب
آداب وعلوم الإنسانية
ISSN : 2661-7064
<http://univ-eltarf.dz/fr/>



العمل المقاوالاتي رهان الجزائر لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية

Entrepreneurial work is Algeria's bet to diversify the economy and achieve economic development

طالبة الدكتوراه. يوي عقيلة جامعة الشاذلي بن جديد

الملخص:

تعتبر المقاوالاتية من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بحيث نفسر هذه الأهمية للدور الكبير للمقاولة في سياق التنمية الاقتصادية وتحديد النسيج الاقتصادي للدول، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العمل المقاوالاتي كإستراتيجية أو مخطط تتبعه الدولة الجزائرية حديثا لتنويع الاقتصاد ومدى اهتمامها بهذا التوجه لما له من أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي في الجزائر، إذ توصلنا أن موجة العمل المقاوالاتي في الجزائر نسبية ولم تلقى اهتمام من طرف الاقتصاديين إذ لا زالت الدولة تعتمد على قطاع المحروقات كقطاع أساسي للدخل الوطني.

الكلمات المفتاحية: المقاوالاتية_ العمل المقاوالاتي_ التنمية الاقتصادية_ تنويع الاقتصاد.

Abstract:

Entrepreneurship Is considered one of the important and promising Fields in the économies of developed industrial countries and developing countries alike, So That we explain this importance of the Great role of Enterprise in the context of économique développement and defining the économique fabrique of countries, as This study aimed to shed light on contracting work as a stratégie or schème followed by the state The Algerian gouvernement recently to diversify the economy, and the extent of its interest in This trend because of its Great economic importance in Alegria, as we found That the wave of contracting work in Alegria Is relative and has not received any attention from economists, as the state still depends on the hydrocarbon sector as a basic sector for national income.

Key words: Entrepreneurship - Business - Economic Development - Diversification of the Economy.

إشكالية الدراسة:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولت التي إتسمت بإهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين وكذا دول العالم بمجال المقاوالاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادية نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاوالاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

ومن ذلك إزداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل المثلى التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه مقاولي المشاريع إذ انتهى الأمر بإقامة الحكومات للعديد من شبكات الدعم والمرافقة التي تهدف إلى متابعة ومرافقة المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة اللازمة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تفادي كل المخاطر التي تواجهها خاصة في المراحل الأولية تتضمن البحث عن فكرة المشروع ومصادرها باعتبار أن الأفكار الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة.

الجزائر كغيرها من الدول التي تعرف أزمة بطالة، التي تعد من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التنمية في معظم المجتمعات اقتنعت الحكومة الجزائرية بالدور الهام الذي يلعبه العمل المقاوالاتي في اقتصاديات الدول، اذ قامت بإنشاء منظومة مؤسسية لدعم إنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات عن طريق تبني سياسات جديدة للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا بهدف جعل المقاوالاتية الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

من خلال ما تم عرضه نطرح السؤال الإشكالي التالي: هل يساهم العمل المقاوالاتي في التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- 1- ماذا نقصد بالمقاوالاتية ؟
- 2- كيف تطور الاهتمام بالعمل المقاوالاتي في الجزائر؟
- 3- ماهي الصعوبات التي تواجهها المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أهمية الدراسة:

- ❖ تتجلى أهمية الدراسة في كونها تخوض في ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيمها وتطويرها، باعتبار أن الاتجاهات الحديثة للدول هي دعم أشكال هذه المؤسسات لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية.
- ❖ أن المقاوالاتية واحدة من الاستراتيجيات المتبعة لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ القيام بعملية تشخيص لواقع العمل المؤسسي في الجزائر بشكل عام.
- ❖ اعتبار هذا الموضوع من المواضيع المطروحة والمتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين ومقرري السياسة التنموية.

أهداف الدراسة:

- ❖ التعرف على واقع العمل المقاوالاتي في الجزائر
- ❖ التعرف على ما اذا كانت المقاوالاتية تحظى باهتمام الاقتصاديين والدولة ومحاولة تجسيدها والاخذ بها لتحقيق تنمية اقتصادية.
- ❖ محاولة معرفة التحديات التي تعيق العمل المقاوالاتي في الجزائر ووضع جملة من الاقتراحات والحلول لها.

أولاً: إطار نظري حول المقاوالاتية:

لقد نمت ظاهرة المقاوالاتية خلال حقبات زمنية بفضل إسهامات العلماء الباحثين في هذا المجال من خلفيات متعددة ويعتبر المشروع المقاوالاتي اللبنة الأولى في تأسيس منظمات الأعمال على مختلف مستوياتها وأحجامها مما يجعل مثل هذه المنظمات قادرة على الدخول إلى أسواق العالم الخارجي

1_ مفهوم المقاوالاتية: لقد تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم وطبيعة المقاوالاتية مع وجود كثير من التقارب فيما بينها من حيث المعنى العام والمحتوى.

أ_ لغة: المقاوالاتية entrepreneurship هي كلمة إنجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية entrepreneur وترجمت من طرف الكنديين entrepreneurial إلى اللغة الفرنسية والمقاوالاتية تعني حاول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة. (لفقير، 2015، صفحة 119)

ب- اصطلاحاً: المقاوالاتية هي مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاوالاتية إلى غاية تبني السلوك المقاوالاتي ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول لمجال المقاوالاتية. (سلامي، 2012، صفحة 02)

* كما أنها عبارة عن عملية ديناميكية تتضمن قيام المقاوالات بتحفيز وتنشيط واستشارة العاملين معه لكي يدركوا كيفية تحقيق طموحاتهم وأهدافهم من خلال إحداث أثر في الربح أو في جودة الخدمات والمنتجات على المنافسة. (صايبي، 2009، صفحة 05_04)

2- نشأة المقاوالاتية:

إن المقاوالاتية ليست وليدة اليوم إلا أنها ظاهرة متجددة تحمل في طياتها أفكار وتصورات المبدعين في كل عصر لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية لنجاح الأعمال والمشروعات الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة.

تعود جذور المقاوالاتية إلى نظرية احتكار الغلة حيث لم يكن بمقدور المقاوالات سوى حساب الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قراراً مناسباً بشأنها. (بدران، 2013، صفحة 262)

كما تأثر المقاوالاتية أثناء تطورها بالمدارس الفكرية المختلفة. (عوض، 2009، صفحة 20_26)

فقد ساهم رواد المدرسة الكلاسيكية بنصيب وافر في تفسير السلوك المقاوالاتي، ويرجع الفضل إلى ريتشارد كانتلون في إدخال مصطلح المقاوالاتية إلى النظرية الاقتصادية من خلال اعتبار المقاوالاتية ارتفاع أو انخفاض الأسعار

مستقبلا، بينما المدرسة الاقتصادية اعتبرت المقاوول عنصرا من عناصر الإنتاج، حيث أشار ألفريد مارشال إلى أن المقاوالاتية أحد تكاليف الإنتاج كما ركزت المدرسة النمساوية على اعتبار المقاوالاتية مرادف للإبداع والابتكار حيث

أشار جوزيف شوم بيتر إلى أن المقاوول هو المبدع الذي يقدم ابتكارا تقنيا غير مسبوق أما رواد المدرسة الحديثة فقد أسهموا بنصيب وافر في تطوير مفهوم المقاوالاتية فقد أشار كل من ماكلياند ودركر وروبرت هزيج أن المقاوالاتية باعتبارها تمثل الحاجة إلى الإنجاز وتعظيم الفرص والإبداع والتفكير وإنشاء منظمات الأعمال والمخاطرة وتكوين الثروة.

3: تطور المقاوالات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:



المصدر: من اعداد الباحثة

1_ وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1988:

سعيها منها لإثبات رغبتها في تحقيق استقلالها الاقتصادي وسياستها الوطنية، قامت الجزائر غداة الاستقلال بتبني النظام الاشتراكي معطية بذلك الأولوية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص مما أثر سلبا على هذا الأخير الذي همش بشكل كبير ووجه نحو النسيج والصناعات الغذائية الصغيرة.

أ-الفرع الأول: هيمنة القطاع العام: لقد كانت عملية إنشاء المؤسسات بعد الاستقلال ثم في الإطار العمومي، نتيجة النهج الاقتصادي القائم على أسس الاقتصاد الموجه المتبع من طرف الدولة آنذاك، وفي ظل محدودية رأس المال الخاص ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات، قامت الدولة بلعب دور المقاوول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها. وبسبب تبنيها لإستراتيجية الصناعات المصنعة قامت الدولة بالتركيز على تنمية وتطوير القطاع الصناعي من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة والصناعات التحويلية. (sadi, 2006, p. 26)

يهدف تكوين قاعدة صناعية محلية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة قادرة على توفير احتياجات السوق الداخلية وتخفيف الاستقلالية الاقتصادية للبلاد.

في هذا الصدد قامت الدولة بإنشاء حوالي عشرين شركة وطنية تنشط في القطاع الصناعي خلال نفس الفترة وإلى غاية التسعينات قامت أيضا وفي نفس الإطار القانوني بإنشاء مؤسسات عدة تنشط في قطاعات الفلاحة التجارة والنقل والأشغال العمومية.....الخ، ليصل بذلك العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية قبل إعادة هيكلتها في 1982 إلى 150 مؤسسة عمومية (arezki Isli, 2005, p. 52).

وفي ظل هذه الظروف لم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصادي من تحقيق أجنبية بل العكس عرفت ارتفاعا في التكاليف وضعف في الكفاءة الإنتاجية. شرعت الدولة من سنة 1982 في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الرامي إلى تحسين نظام تسيير المؤسسة الوطنية، وإعطائه أكثر مرونة ولا مركزية في اتخاذ القرارات وذلك من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات ذات أحجام أصغر وأكثر تخصصا، ترتب عن هذا البرنامج ارتفاع كبير في عدد المؤسسات العمومية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه مع نهاية سنة 1984 كان القطاع العمومي بمختلف فروعته مكون من 475 مؤسسة عمومية ذات طابع وطني وحوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية. (sadi, 2006، صفحة 45)

ب- الفرع الثاني: تهميش القطاع الخاص: لطالما تواجدت المؤسسات الخاصة في الجزائر ولكن السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة القائمة على مبادئ التسيير الاشتراكي، وأفضلية المؤسسة الجزائرية هي التي تسببت في الحد من تطورها فحتى مؤسسات القطاع الخاص الموروثة بعد الاستقلال تم انطلاقا من سنة 1967 إدماجها تحت لواء الشبكات لوطنية ليحتل بذلك القطاع الوطني مكانة هامشية لم تمكنه من لعب الدور البارز المنوط به.

إن الإطار القانوني المتعلق بالقطاع الخاص الذي سهرت الدولة على وضعه يعكس حاليا محدودية دور القطاع الخاص الوطني، فمباشرة بعد الاستقلال قامت السلطات التشريعية في الجزائر بإصدار قانون الاستثمار رقم 63_277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 الذي كان موجها خاصة لجذب الاستثمارات.

الأجنبية باعتبارها ضرورية من أجل تطور الجزائر في ظل ضخامة الحاجات التي يجب إشباعها، وتطلب الأمر الانتظار إلى غاية 1982 ليتم إصدار أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص وهو القانون رقم 82_11 المؤرخ في 21 أوت 1982 مما يعكس تحولا نسبيا في رغبة المقرر الاقتصادي للنهوض بالقطاع الخاص، إلا أنه أحتوى هو الآخر على مجموعة شروط غير محقرة للقطاع الخاص الوطني تتمثل في: (بوفامة و باشا رابح، 2006، صفحة 68)

_ ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية الخاصة.

_ الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة حيث لا يتعدى تمويل البنك 30 % من الاستثمار المعتمد.

_ منع امتلاك عدة مشاريع في نفس الوقت.

إن ضعف الاهتمام بالقطاع الخاص المسجل في هذه الفترة يعكسه جليا عدد المؤسسات الخاصة الذي قدر سنة 1982 بحوالي 12000 مؤسسة ينشط منها حوالي 50.000 مؤسسة في المجال الصناعي وحوالي 7000 في مجال البناء بمعدل مقدر بحوالي 600 مؤسسة مستحدثة سنويا، (sadi, 2006, p. 30) بالرغم من القيود الإيديولوجية والبيروقراطية التي فرضت على مؤسساته، وبالرغم من حالة التهميش الكبيرة التي كانت تعاني منها أين عرف هذا

القطاع منعرجا حاسما في مساره أدى إلى إعادة النظر في الدور المنوط به في الحياة الاقتصادية. العالمية سنة 1986 والذي تسبب في انخفاض حاد في مدخلات الدولة في العملة الصعبة مدى هشاشة النسيج الاقتصادي.

2_ تأثير الإصلاحات المطبقة بعد الثمانينات:

لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986 والذي تسبب في انخفاض حاد في مدخلات الدولة في العملة الصعبة مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي هذا القطاع وجد نفسه في وضعية حرجية خاصة في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت به مؤسساته، والذي لم يتمكن فقط من تحقيق أهدافه ولو جزئيا. (دادي عدوان، 1988، صفحة 180)، بل على عكس المنتظر منه، أدى إلى فقدان جزء كبير من طاقاتها وتدهور كبير في نتائجها وظروف عملها وبالمقابل لم يتم تسجيل أي تحسن في طرق تسييرها.

أ_ الإصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات: شرعت الجزائر انطلاقا من 1988 في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدولة (رضوان، 2003، صفحة 164)، وتحولت الدولة إلى مساهمة هذه المؤسسات دون أن تسييرها، وكنتيجة لهذه الإصلاحات ظهرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري والمستقلة ماليا عن الدولة.

هذا النمط في تنظيم المؤسسة العمومية جاء بغرض تجسيد انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الإنتاجية مع ضمان المحافظة في نفس الوقت على القطاع العمومي وتحسين مردوديته من خلال معالجة ملكية الدولة للمؤسسات الوطنية وضرورة تحريرها من طرق التسيير المركزية التي أخرجت المؤسسات الوطنية من مسارها كوحدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق أهداف الربحية والمردودية.

بالرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الإصلاحات إلا أنها لم تتمكن هي الأخرى من تحسين وضعية هذا القطاع بل على العكس أعجزت صناديق المساهمة على تحقيق الأهداف المسطرة بسبب محدودية الإطار القانوني الممنوح لها، والتدخل الدائم للدولة كمالكة، مسيرة وسلطة عمومية.

لكن بغض النظر عن فشل برامج إعادة الهيكلة في دفع المؤسسات العمومية التي تحقيق أهداف المنافسة والربحية، إلا أنها تعتبر مرحلة انتقالية ضرورية، حيث سمحت بتحضير الاقتصاد الوطني ومختلق المتعاملين بالأخص المؤسسات الاقتصادية. جاءت بعد اقتناع الدولة بحتمية إعادة النظر في الدور المنوط بها في الساحة الاقتصادية والتخلي عن مهمة تسيير الاقتصاد من خلال لمؤسسات الوطنية وهو الأمر الذي تم العمل على توفيره إلى غاية سنة 1991 إلى أن تم إصدار قانون الخصخصة الذي سمح بخصخصة المؤسسات الفاشلة العاجزة على الاستمرار في النشاط. (sadi, 2006, p. 54)

3- تطور المقاولات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من 2001:

بغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص وإدراكا منها نقائص قوانين الاستثمار السابقة، قام المشرع الجزائري بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع وتذليل الصعوبات التي تواجه المقاولاتية من خلال

إصدار الأمر رقم 03_01 المتعلق بتطوير الاستثمار والأمر رقم 18_01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- قانون تطوير الاستثمار: لقد تم في 20 أوت 2001 إصدار الأمر رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار (الجريدة، 2001، صفحة 4)، والمعدل والمتم بالأمر رقم 08_06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، ويحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز والرخصة وتم بموجبه:

_ تقديم مجموع من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمارات مع وضع نظام استثنائي يسهر على تقديم مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تطلب تنميتها خاصة في الدولة وكذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

_ ضمان حق المعاملة بالمثل بين المستثمرين الأجانب والجزائريين سواء منهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، كما تم أيضا تقديم ضمانات بعدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بشكل صريح.

_ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي حلت محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار.

_ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات والموضوع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، حيث تم تكليف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعم الاستثمارات.

- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كافة المزايا الممنوحة للاستثمارات وخاصة النفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

ب- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001، بتحديد الإطار القانوني الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعدتها وتدعيمها حيث تضمن القانون التوجيهي مايلي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات

_ تشغل من 1 إلى 250 شخص.

_ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار.

_ تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية:

❖ الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة.

❖ الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة اثني عشرة شهرا.

❖ المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25... فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى.

وجاء في المواد 5،6،7 من القانون مايلي:

❖ تعرف المقاوله المتوسطة بأنها تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 1500 مليون دينار.

❖ تعرف المقاوله الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 494 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار.

❖ تعرف المقاوله المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.

يمكن تلخيص التعريف في الجدول التالي:

جدول رقم (01) معايير تصنيف وتعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

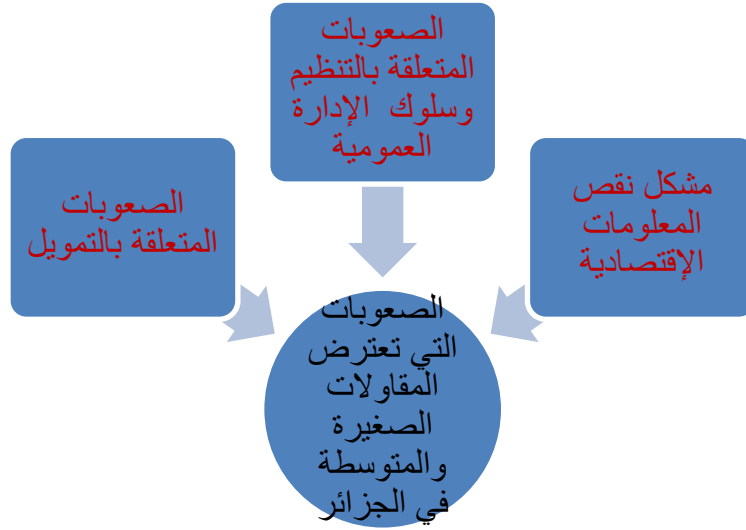
الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية (الميزانية)
مقاوله مصغرة Micro entreprise	09_01	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مقاوله صغيرة Petite entreprise	49_10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مقاوله متوسطة Moyenne entreprise	250_50	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	500_100 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى تحديد تعريف موحد للمقاولات الصغيرة والمتوسطة فقد ركز هذا القانون على النقاط التالية:

- ✓ إنشاء مجموعة من التدابير في مجال مساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إنشاء مشاتل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان ترقيتها.
- ✓ إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية.
- ✓ تشجيع التعاون الدولي من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4: الصعوبات التي تعترض المقاوالات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:



المصدر: من اعداد الباحثة

1_ الصعوبات المتعلقة بالتمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الصعوبات المتعلقة بالجانب التمويلي حيث نجد أن:

- الأموال الخاصة غير كافية رغم أهميتها في تمويل الاستثمارات الإنتاجية وتغطية الاحتياجات من رأس المال العامل.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية، حيث يتوقف ذلك على حجم الضمانات والشروط المفروضة من قبل البنك. (زغيب، 2005، صفحة 179)
- إضافة إلى ذلك نتيجة لضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة جدوى.

2_ الصعوبات المتعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية: نجد عوائق كثيرة تجابه الصغيرة والمتوسطة من ناحية الإدارة العمومية حيث تفشت البيروقراطية بشكل خطير في المجال الاقتصادي بأكمله، كما نجد لأجل الطويلة التي يستغرقها معالجة كل ملف يتعلق بالمستثمرين الخواص، هذه المؤسسات من السوق مما يعني خسارة كبيرة في عدد مناصب الشغل التي كانت من الممكن أن تخفف من ضغط البطالة المرتفعة.

3_ مشكل نقص المعلومات الاقتصادية: إن الغياب الملحوظ لمكاتب الدراسات والتوجيه الإقتصادي وعدم القدرة على تنظيم مصادر للإعلام وهيكلتها ونقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي والافتقار إلى إستراتيجية وطنية منظمة ومخصصة في البحث والإعلام الاقتصادي. (لرقت و بوقاعة، 2003، صفحة 122)

ثانيا: الإطار النظري حول التنمية الاقتصادية:

1: مفهوم التنمية الاقتصادية: تختلف مفاهيم التنمية الاقتصادية وتتعدد من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى وفيما يلي أهم التعريفات منها:

*التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو وتقليل عدم المساواة وأخيرا محاربة الفقر وإبادته. (الشمأن، 2008، صفحة 392)

*التنمية الاقتصادية هي عبارة عن الجهد الإنساني الواعي والمنظم المبذول لحشد الطاقات والموارد الاقتصادية في بلد ما بهدف رفع معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي. (الشمأن، 2008، صفحة 393)

2: خصائص التنمية الاقتصادية:

- تتميز التنمية الاقتصادية بالعديد من المميزات منها: (نعمة الله وآخرون، 2015، صفحة 90_91)
- أ- إحداث تغييرات في الهيكل الاقتصادي للدولة: عن طريق توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل النشاط الاقتصادي لصالح المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والعمل على اكتشاف موارد إنتاجية جديدة وإدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين مهارات السكان.
- ب- إعادة توزيع الدخل: ويكون ذلك عن طريق توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان وتخفيض البطالة والفقر والجهل والمرض في المجتمع.
- ت- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: حيث تهتم التنمية الاقتصادية بتحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة، وتعطي أولويات أكل للأساسيات التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس والمساكن، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وخدمات اجتماعية.

3: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الأفراد لما تحققه من أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: (مندور، 2011، صفحة 42_43)

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطن.
- توفير فرص عمل للمواطنين.
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- تحقيق الأمن الحقيقي.
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- تحسين ديون الدولة.
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- ❖ إن التنمية في كل المجتمعات يجب أن تتوفر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية:
- زيادة إتاحة وتوزيع وتوسيع السلع المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية
- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضا عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأهم وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية.
- ❖ كما أن للتنمية الاقتصادية متطلبات حتى تستطيع تحقيق أهدافها ومن هذه المتطلبات:
- التخطيط وتوافر المعلومات والبيانات اللازمة.
- توافر التكنولوجيا الملائمة.
- توافر المواد البشرية المتخصصة.

- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

- توافر الأمن والاستقرار.

- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

4: سياسات التنمية الاقتصادية:

يقصد بالسياسات الاقتصادية على أنها عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة والأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف ولهذا فهناك سياسات نقدية ومالية وتجارية. (القريني، 2007، صفحة 222_239)

1_ السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية: يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة وحجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي.

ويرتبط العرض النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي ارتباطا مباشرا، حيث يؤدي التوسع النقدي إلى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة القدرة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات.

وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وتعمل السياسة النقدية في الاتجاهات الآتية:

- لتأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة.
- تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقود والعرض منها.
- توفير الائتمان المطلوب للتوسع الاقتصادي المرغوب وتوجيه الائتمان نحو المستخدمين
- خلق وتوسيع وتطوير المؤسسات التمويلية.
- إدارة الدين العام.

2_ السياسة المالية والتنمية الاقتصادية: السياسة المالية بالمعنى العام تعنى بكيفية استخدام الضرائب والاتفاق الحكومي والاقتراضي العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حيث تسعى هذه الأخيرة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- أ- زيادة معدا الاستثمار: من خلال السيطرة على الاستهلاك الفعلي من خلال زيادة نسبة الادخار الحدية.
- ب- زيادة فرص العمل: تهدف السياسة المالية إلى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل التي يمكن أن تتحقق من خلال إقامة مشروعات عامة وتشجيع القطاع الخاص.
- ج- مواجهة مشكلة التضخم: فعند وجود زيادة في القوة الشرائية الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- د- إعادة توزيع الدخل القومي: إن التفاوت الكبير في الدخل يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وسياسية وقد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

3_ السياسة التجارية والتنمية الاقتصادية: السياسة التجارية هي إجراءات تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وعلاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج، والسياسات التجارية ذات أهمية كبيرة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي والعوائد من العملات الأجنبية.

لذلك يتعين على البلدان النامية أن توجه التجارة بالشكل الذي يجعلها مكملا للجهود التنموية المحلية ولا يمكن للتجارة أن تعمل كمحرك للنمو في ظل الظروف المتغيرة ومن المفيد لأن تسعى البلدان النامية لتصنيع بعض السلع الأولية لتوسيع فرص الصادرات.

5: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية: تتضمن إستراتيجيات التنمية الاقتصادية العديد من الجوانب ذات الصلة لذلك سنركز على البعض منها: (فليح، 2006، صفحة 225_241)

1- دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشغلين في الاقتصاد ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما شكل الصادرات الزراعية الجزء أو القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار، ولذلك نظرا لأهمية القطاع الزراعي في معظم الأقطار النامية، فإن دوره في عملية التنمية يتأتى من خلال ما يمكن أن يسهم به من مهام في تحقيقها ويبرز بعض ذلك فيما يأتي:

- أن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية وخاصة ما يسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية.
- توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.
- إنشاء السوق للسلع الصناعية.
- توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2- دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية: تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية

الاقتصادي وتلعب بذلك دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية ولذلك يشير إلى أن عملية التصنيع تعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية كما تم الإشارة إلى أن كل سياسة للنظال ضد التخلف لا بد من أن تشمل جزء مهم منها سياسة للتصنيع وحيث يظل التصنيع دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

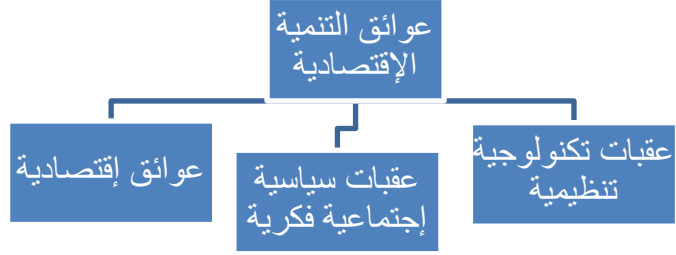
إن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي:

- أن الصناعة تدعم لاستغلال الاقتصاد الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الاستغلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح.
- المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعدادا ليست بقليلة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تطوره يعد ضرورة لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة.
- إن القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية أي رفع مستوى المعيشة.
- التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز في هذا الميزان أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية.

3- دور الدولة في عملية التنمية: لعبت وتلعب الدولة دورا مهما في إحداث عملية التنمية وإطلاقها ألا أن هذا الدور قد اختلف في مداه وفي طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها والظروف التي تعيشها ولقد دعت إلى زيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية لأسباب عديدة منها:

- تكرار الأزمات الاقتصادية لفترات طويلة دون أن تستطيع قوى السوق معالجتها.
- بروز مجالات تكنولوجية تتطلب قدرا كبيرا من الموارد والإمكانات.
- التطور الكبير الواسع في بعض جوانب الصناعة العسكرية.
- امتلاك الدولة لقطاع واسع من المشروعات.

6:عوائق التنمية الاقتصادية:يمكن تقسيمها إلى: (عريقات، 1997، صفحة 58_60)



المصدر: من اعداد الباحثة

1-العقبات الاقتصادية: تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية أهمها: انخفاض مستوى الدخل مما يسبب إنخفاضاً في مستوى التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وانخفاض مستوى الصحة يؤدي إلى انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن أسباب انخفاض الإنتاجية تخلف أساليب الإنتاج المتبعة وتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

من خلال هذه المشاكل أدت إلى تفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للعالم الخارجي وخاصة الدول الغربية المتقدمة

2-العقبات السياسية، الاجتماعية والفكرية: يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بغض الدول العربية بشكل عائق أمام عملية التنمية، فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغييرات عميقة استقرار سياسياً في الدولة لكي تستطيع أن تعمل بجهد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجياً.

أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فالتنمية نفسها أسلوب لعلاج مشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى المعيشة أفراد المجتمع فإن هذا من الطبيعي أن يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع التنمية إلى الأمام.

3-العقبات التكنولوجية والتنظيمية: تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى خاص لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود، الجهاز الحكومي يلعب دوراً رئيسياً في تحريك عجلة التنمية وأيضاً لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام. ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لا بد من ضرورة التطوير الإداري في شتى المجالات واللاحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سوياً.

تحتاج الدول النامية إلى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل المشكلات التنموية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية، كما أن في هذه الحالة نقل نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول فلا بد من تدريب إطارات محلية وطنية للقيام في المستقبل القريب بمسؤوليات لوجههم دون الاعتماد على خيارات خارجية.

ثالثا: العمل المقاوالاتي آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية:

إن التنمية ظاهرة نشأة مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية بعدما تمحورت إشكالياتها في سؤال إنساني بسيط هو لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لا تزال فقيرة هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئية.

لذا تسعى كل الدول للوصول إلى تنمية شاملة خاصة في الجانب الاقتصادي باعتباره العمود أو القوة التي تقوم عليها الدولة من خلال إقامة مشاريع للتنويع في الاقتصاد من خلال تعديلات أو جملة من التوجهات الجديدة منها العمل المقاوالاتي كتوجه أو موجة اكتسحت الميدان الاقتصادي للدولة، إذ تبنت الدولة فكرة المقاوالاتية كإطالة جديدة لتوسيع ونوعية المحصول الاقتصادي من خلال جملة من الأشخاص المستثمرين في هذا المجال، إذ يعد هذا التوجه رهان اعتمدته الجزائر لتحقيق تنمية في مجالها الاقتصادي من خلال عدة اعتبارات كون هذا الأخير يستطيع التطور وغزوه لأسواق العمل الحالية واعتماده في التبادلات التجارية داخل الوطن وخارجه.

إن العمل المقاوالاتي فكرة تطورت حديثا تستغلها الدولة كعامل أو آلية لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال ما تقدمه من فرص لإثبات الذات وتوفيرها لمناصب شغل كما تعد هذه الأخيرة استثمارا ثقافيا خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات لما تم اكتسابه من خبرات وطاقات التي يتم تجسيدها على أرض الواقع على شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الاقتراحات:

- ❖ ضرورة تعزيز ودعم انتشار الفكر المقاوالاتي خصوصا لدى فئة المتعلمين الجامعيين من خلال تكثيف الملتقيات والدورات التكوينية على مستوى دور المقاوالاتية.
- ❖ ضرورة تثمين الموارد الطبيعية المحلية على مستوى الوطن من خلال تحقيق الإجراءات الإدارية.
- ❖ ضرورة التفكير في زيادة جاذبية العمل في القطاع الخاص بوضع تحفيزات للموظفين والعمل.
- ❖ العمل على إعادة نشاط المؤسسات المتغيرة إما بتقديم مؤسسات لأصحابها أو تسهيل تملكها من طرف الغير.
- ❖ اشتراك الجامعات ومراكز البحث في عملية التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية لتحقيق أحسن استغلال للموارد والطاقات في كل ولاية.
- ❖ مساهمة العمل المقاوالاتي بجزء بسيط في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة:

من خلال استعراضنا للعمل المقاوالاتي والتنمية الاقتصادية نجد أن له دورا كبيرا في غرس الثقافة والمهارات واستخراج روح الإبداع بين مختلف الفئات داخل المجتمع والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للبلاد، ذلك من خلال الاستثمار في قدرات المقاولين على شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الميدان التي تجعل منها موجة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني في الجزائر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

بالنظر إلى النشاط المقاوالاتي للشباب الجزائري وضرورة تشجيعهم على المقاولة والعمل الحر من خلال صقل مهاراتهم وتنميتها لممارسة العمل المقاوالاتي داخل المحيط الاقتصادي ذلك للخروج من دائرة التبعية وتحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، هذا الأخير ما يجعل الاقتصاد في تطور ونمو.

- 1-arezki isli mohamed .(2005) .*la creation dentreprise en algerie* .algerie: les cahiers dU cread.
- 2-nacer_eddine sadi .(2006) .*la privatisation des entreprises*. 2eme edition ،france: publie en algerie office des publication universitaire.
- 3- إبراهيم بدران. (2013). *الريادية*. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 4- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون. (2015). *التنمية الاقتصادية ومشكلاتها*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- 5- الجريدة الرسمية. (2001). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *الجريدة الرسمية* (العدد 77)، 4.
- 6- حربي محمد عريقات. (1997). *مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي*. عمان: الملكية الوطنية.
- 7- حسن خلف فليح. (2006). *التنمية والتخطيط الاقتصادي*. أريد ، عمان: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع .
- 8- حمزة لفقير. (2015). *دور التكوين في دعم الروح المقاوالاتية لدى الأفراد* (المجلد مجلد 1). برج بوعريش، الجزائر: مجلة الاقتصاد الجديد.
- 9- سوسن رضوان. (22_23 أبريل 2003). *العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية النقدية الجارية في الجزائر*. جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية: الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد.
- 10- صندرة صايبي. (2009). *سيرورة إنشاء مؤسسة أساليب المرافقة*. الجزائر، جامعة قسنطينة: دار المقاوالاتية.
- 11- عصام عمر مندور. (2011). *التنمية الاقتصادية والاجتماعية والغير الهيكلية في الدول العربية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
- 12- فريدة لرقط، و زينب بوقاعة. (25_28 ماي، 2003). *دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها*. (جامعة فرحات عباس، المؤدي) ورقة عمل مقدمة في الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف.
- 13- مبارك مجدي عوض. (2009). *الريادة في الأعمال المفاهيم والنماذج*. إريد، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- 14- محمد مروان الشمان. (2008). *مبادئ التحليل الاقتصادي* : دار الثقافة للنشر والتوزيع .عمان
- 15- مدحت القريني. (2007). *النقد الاقتصادي نظريات،سياسات وموضوعات*. السلط، الأردن: دار وائل للنشر.
- 16- مسيكة بوفامة، و حمدي باشا رايح. (2006). *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الجزائر : دفاتر cread.
- 17- مليكة زغيب. (2005). *دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. سطيف، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.
- 18- منيرة سلامي. (18_19 أبريل، 2012). *التوجه المقاوالاتي للشباب في الجزائر*. مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.
- 19- ناصر دادي عدوان. (1988). *اقتصاد المؤسسة*. الجزائر: دار المحمدية للنشر.